



Distr.: General
15 March 2018

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع السابع والثلاثون
أديس أبابا ١١ و١٢ أيار/مايو ٢٠١٨
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل النظامية

التقرير المرحلي عن أعمال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

أولاً - مقدمة

١- يقدم هذا التقرير لينظر فيه مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، استجابة لطلبه بالحصول على تحديثات منتظمة عن التقارير التي يرفعها المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط إلى مجلس إدارة المعهد وإلى الإدارة المشرفة عليه.^(١) ويستند التقرير إلى تقرير مديرة المعهد المقدم إلى المجلس في دورته السادسة والخمسين، المعقودة في داكار في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٨.

٢- ويؤدي المعهد مهامه باعتباره هيئة فرعية تابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وعملا بالقرار ٨٣٩ (د-٢٥) لمؤتمر الوزراء الأفريقيين، تم إدماج المعهد في العملية البرنامجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا بوصفه يشكل برنامجها الفرعي المعني بتخطيط التنمية وإدارتها وأصبح المعهد بمثابة الذراع التدريبية للجنة بعد إعادة هيكلتها في عام ٢٠١٣.

E/ECA/COE/37/1 *

(١) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط مؤسسة أفريقية أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لتمثل الغرض الرئيسي منها في مرافقة البلدان الأفريقية ودعمها في سعيها إلى بناء قدراتها من الموارد البشرية كشرط لا غنى عنه للحفاظ على استقلالها والنهوض بتنميتها الاقتصادية الاجتماعية. وتوظف أنشطة المعهد الرئيسية المستمدة من ولايته حول مجموعة من برامج تنمية القدرات والتدريب، فضلا عن طائفة من المبادرات ذات الصلة ببحوث السياسات والحوار. كما يقدم المعهد خدمات استشارية عند الطلب إلى الحكومات والمؤسسات العامة ويشكل متدئاً للتفكير البديل بشأن التنمية في أفريقيا.

٣- وقد كان عام ٢٠١٧ عاماً مثمراً جداً للمعهد. فقد اتسم بتحويلات استراتيجية في آليات التنفيذ والتوجيه لبرنامج المعهد خلال فترة السنتين ٢٠١٦ - ٢٠١٧. وجاءت التحويلات التي شهدتها المعهد استجابةً فورية للاحتياجات المتعلقة بتنمية القدرات التي أعربت عنها الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في سياق تنفيذ أولوياتها الوطنية لكل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، فضلاً عن العدد المتزايد من الطلبات على خدمات المعهد من الدول الأعضاء.

٤- ومن أهم المبادرات الاستراتيجية المنفذة تجديد مضامين العديد من الدورات الدراسية الأساسية؛ وإعداد وتنفيذ دورات تدريبية جديدة؛ إلى جانب استحداث المنهج المخصص للحصول على شهادة الماجستير في السياسة الصناعية بالتعاون مع جامعة جوهانسبرغ. وبدء برنامج للتعليم الإلكتروني بوصفه طريقة لتنفيذ التدريب وما تلا ذلك من تقديم دورتين تدريبيتين بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)؛ وإعداد واختبار منصة التعلم الإلكتروني الخاصة به؛ وإطلاق مبادرة رقمنة مجموعة مكتبة المعهد الثمينة؛ واستعراض المخطط التنظيمي للمعهد سعياً لمواءمته لكي يلي الطلب المتزايد على خدماته. وقد كان عام ٢٠١٧ عاماً ناجحاً لبرنامج المعهد وللدول الأعضاء على السواء. فاتسم الأداء البرنامجي للمعهد في مجمله بالتميز حيث نُفّذت ٩٩ في المائة من نواتج البرامج المقررة في وقتها المحدد وجاءت ملبية للتوقعات من حيث الجودة، كما يتضح من الردود التي قدمها المتدربون في استبيانات التقييم الموزعة عليهم في نهاية كل دورة.

ثانياً- دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ من خلال التدريب والبحث التدريب

٥- تستند العملية الإنمائية في أفريقيا إلى إطارين شاملين هما خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. وسيطلب تحقيق هاتين الخطتين إحداث تغييرات أو تعديلات في النهج الإنمائي الذي تتبعه البلدان. ويتمثل أحد أهم التحديات التي تواجهها البلدان في الأخذ بأسباب الابتكار من أجل تحسين التحكم في عملياتها الإنمائية، وفي تأهلها الكامل كجهات فاعلة في الاقتصاد العالمي، من أجل تحسين أسس اقتصاداتها، وإشراك كافة الجهات الفاعلة بشكل ملموس، وحشد الموارد الكافية، وتحقيق القدرة على تحويل المكاسب الاقتصادية المتأتية من ذلك إلى تحسينات على مستوى رفاه مواطنيها كافة بطريقة منصفة ومستدامة.

٦- وما فتئت أنشطة المعهد التدريبية والبحثية تسترشد، منذ عام ٢٠١٦، بخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. وتم تكييف برنامج المعهد التدريبي من أجل دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومواءمتها مع خطة عام ٢٠٦٣ وإدماجها في خطط التنمية الوطنية للبلدان الأفريقية.

٧- ونُظمت عشرون دورة تدريبية في الموقع تناولت المسائل المتعلقة بتحليل البيانات ووضع نماذج الاقتصاد الكلي لمخططي التنمية؛ والسياسات القطاعية والتخطيط في مجالات التجارة، والصناعة، والزراعة والطاقة؛ والمفاوضات التجارية الدولية الداعمة لمنطقة التجارة الحرة القارية؛ والسياسات

الاجتماعية وإدارة السياسات الاقتصادية على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية؛ والإدارة الفعالة للموارد المعدنية التي تركز على الحوكمة، والعقود والمفاوضات؛ وتعبئة الموارد المحلية.

٨- وتم استحداث دورات جديدة في التخطيط الطويل الأجل والدراسات الاستشرافية، والاقتصاد الأخضر، وتحليل السياسات التجارية لأخذ التطور الذي يطرأ على توقعات البلدان الأفريقية في مجال التدريب بعين الاعتبار. ومن بين الدورات التدريبية الـ ٢٠ التي نظمها المعهد كانت عشر منها دورات رئيسية تضمنت دورة مصممة حسب الطلب، في حين نُظمت عشر دورات بالتعاون مع الشركاء. وتلقت غالبية الدورات تقديرا عاما بلغ ٩٠ في المائة أو أكثر من المشاركين.

٩- وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، كانت هناك زيادة بنسبة ٦٤ في المائة في عدد طلبات الالتحاق بدورات المعهد، بالمقارنة مع فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. فقد تم تلقي ٣,٧٦٠ طلبا خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (١,٨١٢ طلبا في عام ٢٠١٤ و ١٩٤٨ طلبا في عام ٢٠١٥)، وارتفعت إلى ٦١٥٦ خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (٢,٥٤٢ طلبا في عام ٢٠١٦ و ٣٦١٤ في عام ٢٠١٧). وتعزى تلك الزيادة إلى استحداث الدورات الإلكترونية وإلى الاهتمام المتزايد الذي أبدته الدول الأعضاء ببرامج المعهد لتنمية القدرات.

١٠- وبلغ العدد الكلي للموظفين الحكوميين الأفريقيين الذين حضروا دورات المعهد الرئيسية ٤٨٨ موظفا، بمن فيهم ٢٩ حضروا الدورة المصممة حسب الطلب. وزاد عدد المشاركين في الدورات الداخلية بنسبة ٧,٧ في المائة عما كان عليه في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. إلا أن مشاركة النساء انخفضت من ٤٠ إلى ٢٨ في المائة، على الرغم من الجهود التي يبذلها المعهد من أجل زيادة حضورهن. وعلى الرغم من أن المعهد ملتزم كل الالتزام بتحقيق التوازن بين مشاركة الرجال والنساء، إلا أن ارتفاع نسبة الرجال ممن يتبوأون وظائف الرتب المتوسطة والعليا في الحكومات الأفريقية أمر مسلم به. وطوال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بلغ معدل تمثيل المرأة من مجموع المشاركين ٣٤ في المائة.

١١- واستضاف المعهد أيضا دورتين تدريبيتين للتعليم المستمر لموظفي مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمكاتب دون الإقليمية: إحداهما عن الأساليب الإحصائية والتحليل الإحصائي والأخرى عن وضع نماذج الاقتصاد الكلي وتوقعاته. ومن المقرر إجراء استعراض لبرنامج الدورات في عام ٢٠١٨، بهدف زيادة عدد الدورات التدريبية والموضوعات المغطاة، بما يتماشى مع منح المعهد صفة الذراع التدريبية للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

برنامج درجة الماجستير

١٢- في عام ٢٠١٦، استأنف المعهد برنامجه لدرجة الماجستير الذي ينظمه بالشراكة مع جامعة جوهانسبرغ، من خلال إطلاق برنامج ماجستير الفلسفة في السياسة الصناعية مدته ١٨ شهرا. ويشكل هذا البرنامج أحد الأنشطة الرئيسية لبرنامج المعهد المخصص لتنمية القدرات والتدريب. وقد بدأ البرنامج في أوائل السبعينات، وتطور على مر السنين ليصبح أحد العناصر الرئيسية لعمل المعهد. واتخذ قراراً مؤخرا بالدخول في شراكة مع جامعات أفريقية مرموقة بدلا من استضافة البرنامج

داخل المعهد. والبرنامج مصمم لتزويد كبار المهنيين ممن هم في منتصف حياتهم الوظيفية وواضعي السياسات العاملين في الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية بتدريب منظم يشمل مختلف جوانب إدارة السياسات الاقتصادية، والتخطيط الإنمائي، والتحليل القطاعي.

١٣- ومن جهة أخرى، يقوم المعهد حاليا باستكشاف إمكانية إطلاق برامج أخرى للماجستير، وعلى وجه الخصوص برنامج يُنظم بالتعاون مع معهد التخطيط القومي في مصر يركز على التخطيط الإنمائي.

البحوث

١٤- وتستكمل أنشطة المعهد في مجال البحوث السياسية برنامجة التدريبى وتستجيب لاحتياجات الدوائر المعنية بصنع السياسات والجهات المعنية الأخرى. وثمة دورات دراسية قصيرة يجري تنظيمها جنبا إلى جنب مع الأنشطة القائمة على البحوث، مثل الحوارات الرفيعة المستوى، والحلقات الدراسية الشهرية وبرنامج الزمالة. ويوفر المكون البحثي التوجيه الاستراتيجي للدورات الدراسية المتوخى تنفيذها، إلى جانب دوره في تحديث محتوياتها وتكييفها مع التغيرات في البيئة والأولويات الإنمائية للبلدان الأفريقية.

١٥- وتم، في إطار وظيفة المعهد كمركز للتفكير، تنظيم عدد من الحلقات الدراسية عن التنمية والحوارات السياسية الرفيعة المستوى. وتسهم هذه الأنشطة في تعزيز الصلات بين السياسات والبحوث في أفريقيا، وتوفر محفلا يتيح لصناع السياسات الأفريقيين الانخراط في تفاعلات منظمة بشأن المسائل الإنمائية حسب موضوعها مع الجهات المعنية الأخرى التي تضطلع بدور محوري في تنمية القارة وتعزيز تبادل الخبرات فيما بينها ومقارنة تجاربها فيما يخص الممارسات الإنمائية.

١٦- وتمشيا مع التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٧، الذي ركز على التحضر والتصنيع، تمحورت الحلقة الدراسية الأولى، التي جاءت في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، حول الخطة الحضرية الجديدة وحول تحديات التحضر التي يتعين لأفريقيا أن تخضعها للدراسة في إطار خططها الإنمائية. وتم كذلك استكمال الحلقة الدراسية بجوار رفيع المستوى بشأن المسألة ذاتها، أقيم بالتعاون مع شعبة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المسؤولة عن التوسع الحضري، الأمر الذي أسفر عن وضع منهج دراسي مكرس لهذه المسألة.

١٧- وتشمل حلقات المعهد الدراسية الأخرى المتصلة بالقضايا ذات الأولوية في تنمية أفريقيا ما يلي:

(أ) "تولي البلدان الأفريقية زمام الأمور فيما يخص خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣"، وخلصت هذه الحلقة الدراسية إلى أنه لكي تتولى البلدان على نحو كامل زمام الأمور في الخطط الإنمائية في أفريقيا وتحقق أهدافها بكفاءة فإن الضرورة تدعو إلى تحديد أولوياتها الوطنية؛ وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية بما يتيح توفير ما يكفي من البيانات ذات الجودة العالية، وذلك بهدف تحسين قياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف الخطتين ورصده وتقييمه؛

والنظر في الأبعاد الثقافية ذات الصلة بكل ذلك من أجل كفالة وضع الأمور في سياقها الصحيح؛ وتأهيل قيادات محنكة يمكنها تنفيذ السياسات العامة تنفيذًا فعالًا؛

(ب) وثمة حلقة دراسية أخرى بعنوان ”تسخير البيانات الضخمة لخدمة أفريقيا“، تتناول ضرورة استفادة القارة من ثورة البيانات على نحو كامل. وركزت هذه الحلقة الدراسية على أفضل السبل لوضع استراتيجية تُعنى بالبيانات الضخمة، ومعالجة المسائل الأمنية والاستفادة من البيانات الضخمة لأغراض الرصد والتقييم وتحقيق التنمية المستدامة. وتم كذلك النظر في أمر إقامة الشراكات مع القطاع الخاص؛

(ج) حلقة دراسية بعنوان ”القضايا الجنسانية وتغير المناخ“، تناولت أثر تغير المناخ على حالة النساء الأفريقيات وسبل الحد من ضعفهن بمساعدتهن على اكتساب المرونة اللازمة؛

(د) وحلقة دراسية بعنوان ”تحول الزراعة لمستقبل أفريقيا“، نظرت في المسائل الإنمائية المتعلقة بالأمن الغذائي وتطوير الزراعة والأعمال التجارية الزراعية على الصعيدين الوطني والقاري، ودور المؤسسات العامة والمجتمعية فضلًا عن السياسات والمؤسسات الاقتصادية التي تساعد على كفالة الأمن الغذائي والقدرة على الصمود في أفريقيا.

١٨- ونظم المعهد، بالتعاون مع حكومة السنغال، حوارًا رفيع المستوى كان موضوعه ”هل أفريقيا على استعداد للاستثمار في الصناعة الخضراء؟“، وأشار المشاركون في الحوار إلى العناصر التالية باعتبارها مفتاحًا للجهود المبذولة من قبل البلدان الأفريقية، في إطار تحولها الهيكلي، من أجل الحد من الأثر البيئي السلبي للعمليات الصناعية: (أ) وجود قيادة سياسية قوية؛ (ب) إنشاء إطار تنظيمي فعال كجزء من خطط التنمية الوطنية، يعمل على مواءمة الخطط الدولية مع الأوضاع الوطنية؛ (ج) مشاركة القطاع الخاص؛ (د) ابتداء أساليب ابتكارية لتعبئة الموارد بالقدر الكافي؛ (هـ) الاستثمار التدريجي في التصنيع؛ (و) اتباع سبل ناجعة للتواصل والتوعية؛ (ز) إدارة المعارف وتبادل الممارسات الجيدة؛ (ح) بناء القدرات.

١٩- ويُظهر تنوع المواضيع التي خضعت للدراسة استعداد المعهد لتناول المجالات ذات الأولوية فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وإدماجهما في التخطيط الوطني.

٢٠- وفيما يتعلق بالدعم المقدم للبحوث وتطوير الأفكار في أفريقيا، أطلق المعهد مجددًا برنامجه الخاص بالزمالات، ما أدى إلى منح زمالتين بدعم مباشر من المعهد وزمالة واحدة بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويتمثل الهدف الشامل لهذا المسعى في إتاحة الفرصة للمهنيين العاملين في مجال الإدارة ومسائل التنمية الاقتصادية ذات الصلة، على اختلاف مسؤولياتهم فيما يخص صنع القرار في أفريقيا، للتعلم في دراسة مواضيع متفق عليها في بيئة مواتية لإيجاد أفكار خلاقة ومبتكرة على مدى فترة محددة من الزمن. وخلال فترة الزمالة، يجري تنظيم حلقات دراسية بحثية بهدف إتاحة الفرصة للدارسين لعرض بحوثهم وتلقي تعليقات واقتراحات نظرائهم الباحثين من المؤسسات الأخرى. وقد

قدم الفائزون في البرنامج ما أنجزوه من تقارير بحثية وموجزات سياساتية، هي حاليا قيد الاستعراض توطئة لنشرها في نهاية المطاف.

٢١- ونفذ المعهد عددا من أنشطة التدريب والبحث، إما بصورة مشتركة أو بالتعاون مع الشركاء، سواء كانوا من شركاء الداخل مثل الشعب الفنية للجنة الاقتصادية لأفريقيا والمكاتب دون الإقليمية، الذين يزودونه بالخبراء، أو الشركاء الخارجيين، بما في ذلك الشركاء في التنمية، مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، واليونيتار، ومكتب رئيس وزراء السنغال، ووزارة الصناعة في السنغال، ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في رواندا، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وجامعة جوهانسبرغ، ومبادرة المجتمع المفتوح لغرب أفريقيا، ومعهد المستقبل الأفريقي، والمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، ومعهد الإدارة الاقتصادية الكلية والمالية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي. ويعتزم المعهد المضي في تطوير شراكاته مع مؤسسات استراتيجية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، بما في ذلك عن طريق إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ثالثا- تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للارتقاء بمستوى التنفيذ.

برنامج التعلم الإلكتروني

٢٢- تمشيا مع ولايته الرسمية، يستهدف المعهد في المقام الأول فئة كبار المسؤولين من مختلف الوزارات في جميع أنحاء أفريقيا. ويسعى المعهد إلى أن يصبح مركزا للامتياز متاحا لخدمة الدول الأعضاء من أجل تنمية الموارد البشرية الرفيعة المستوى اللازمة للتحول الاجتماعي الاقتصادي التدريجي في القارة. وبالنظر إلى أن الطلب على التنمية التشاركية أخذ في الازدياد، فقد قرر المعهد العمل على زيادة عدد المشاركين في البرامج وتنوعهم من خلال برنامجه الخاص بالتعلم الإلكتروني.

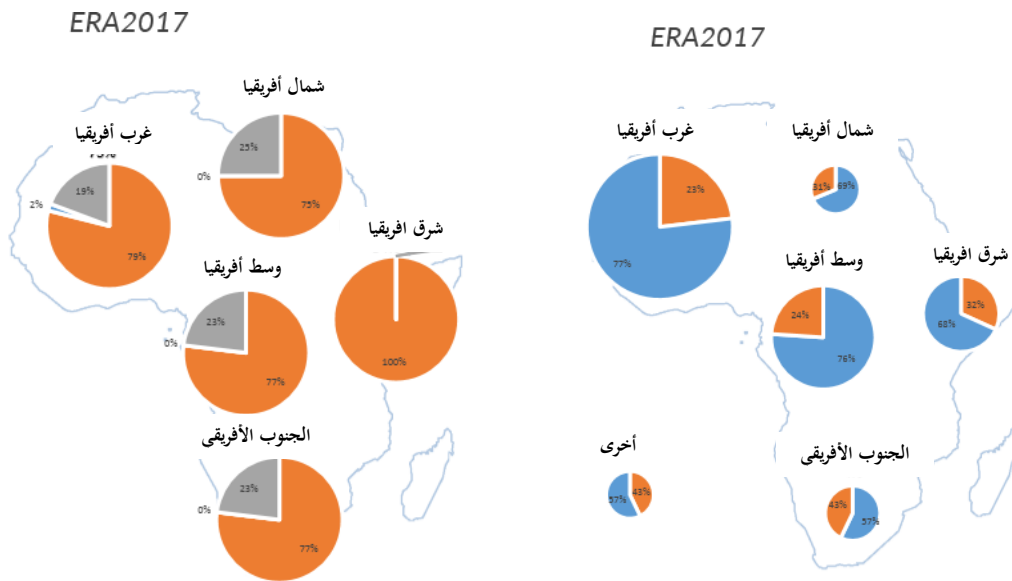
٢٣- وأظهرت دراسة استقصائية أجراها المعهد في عام ٢٠١٦ وسط جمهوره المستهدف أن هناك طلبا قويا على التدريب عن بعد (التعلم الإلكتروني)، الذي اعتبره ٨٩،٤ في المائة من المجيبين مفهوما متميز في حين أعرب ٩٧،٢ في المائة منهم عن رغبتهم في المشاركة في دورات تجديد المعلومات المقامة على شبكة الإنترنت. ويعتزم المعهد أيضا توسيع نطاق فئات المشاركين في جميع أنحاء القارة، ولا سيما النساء والمرشحين من غير الموظفين العموميين. وأخيرا، يسعى المعهد إلى الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تقديم الدورات التدريبية.

٢٤- وأطلق المعهد، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، دورة تدريبية تعكس موضوع التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٧ (التصنيع والتحضّر). واستمرت الدورة ٦ أسابيع وتم تقديمها باللغتين الإنكليزية والفرنسية. وبلغ مجموع الطلبات المقدمة لشغل المقاعد الـ ١٥٦ المخصصة للمشاركين، والتي جرى تقسيمها بالتساوي بين اللغتين، ٥١٦ طلبا (١٩٠ للغة الإنكليزية و٣٢٦ للغة الفرنسية). وفيما يتعلق بمواصفات المشاركين، شكلت النساء نسبة ٣٣ في المائة من مجموع من تم قبولهم؛ وكان ٨١ في المائة من المشاركين من

الوزارات الحكومية، في حين جاء باقي المشاركين من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛ وتراوح أعمار المشاركين ما بين ٢٣ و ٥٢ عاماً؛ وشارك مواطنو ٢٣ بلداً أفريقياً في الدورة المقامة باللغة الإنكليزية، مقارنةً بمواطني ٢١ بلداً تلقوا الدورة باللغة الفرنسية (انظر الشكل الأول للاطلاع على مزيد من المعلومات عن معدلات إتمام الدراسة وغير ذلك من البيانات المصنفة الأخرى).

الشكل ١:

دورة دراسية عن موضوع التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٧: معدلات إكمال الدراسة وتوزيعها بين الجنسين (بالنسبة المئوية)



٢٥- وعلى الصعيد الداخلي، قام المعهد بتنفيذ مشروع تجريبي أتاح تصميم وإطلاق دورة دراسية عن بعد استناداً إلى التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٥. وتم تقديم الدورة بنجاح بالفرنسية على امتداد أربعة أسابيع، مما أتاح للمعهد فرصة اختبار منصته للتعليم الإلكتروني. وتلقت الدورة التدريبية الدعم من موظفي المعهد، الذين تلقوا التدريب المناسب من الزملاء بمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

رقمنة المكتبة

٢٦- كجزء من ولايته المتعلقة بإدارة المعارف، أنشأ المعهد مكتبة غنية جداً، تحوي المنشورات الصادرة عنه وعن البلدان الأعضاء. ومن خلال مشروع الرقمنة، يأمل المعهد في توسيع نطاق نشر

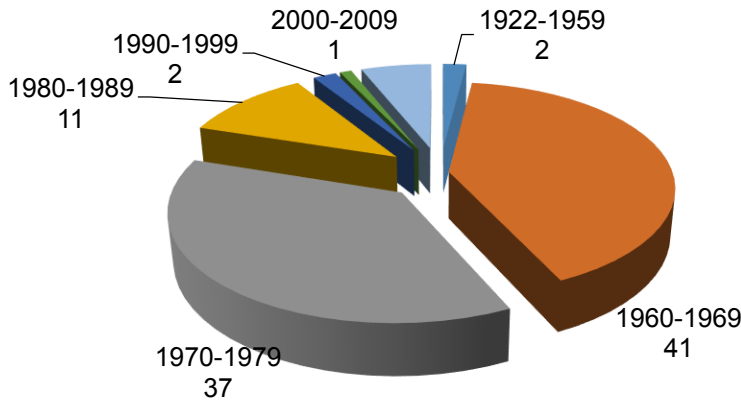
هذه المنشورات على الإنترنت وعلى الأجهزة المفصلة عن شبكة الإنترنت. ويهدف المشروع أيضا إلى حماية الوثائق الأصلية من التلف، وكثير منها وثائق حالتها سيئة جدا ويسهل إتلافها، من خلال تقييد التعامل معها.

٢٧- وسوف يجري المسح الضوئي مادة تضم حوالي ٥٢٠٠٠٠٠ صفحة، تمثل ٥٨٠٠ عنوانا، بمحتوى صادر عن ٤٩ بلدا لكي توضع في ملفات الكترونية بأشكال متنوعة بحلول عام ٢٠١٨. لمزيد من التحليل بشأن المواد التي ستخضع للرقمنة انظر الشكل الثاني.

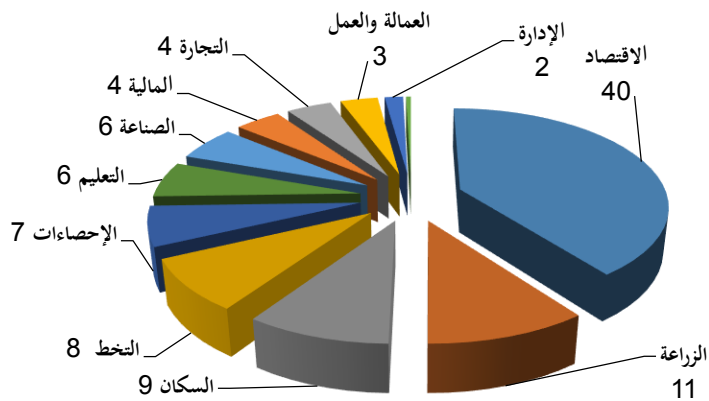
الشكل ٢:

مجموعة مكتبة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط: التوزيع (النسبة المئوية)

ألف- مجموعة مكتبة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط: التوزيع (سنة الإدراج في المجموعة)



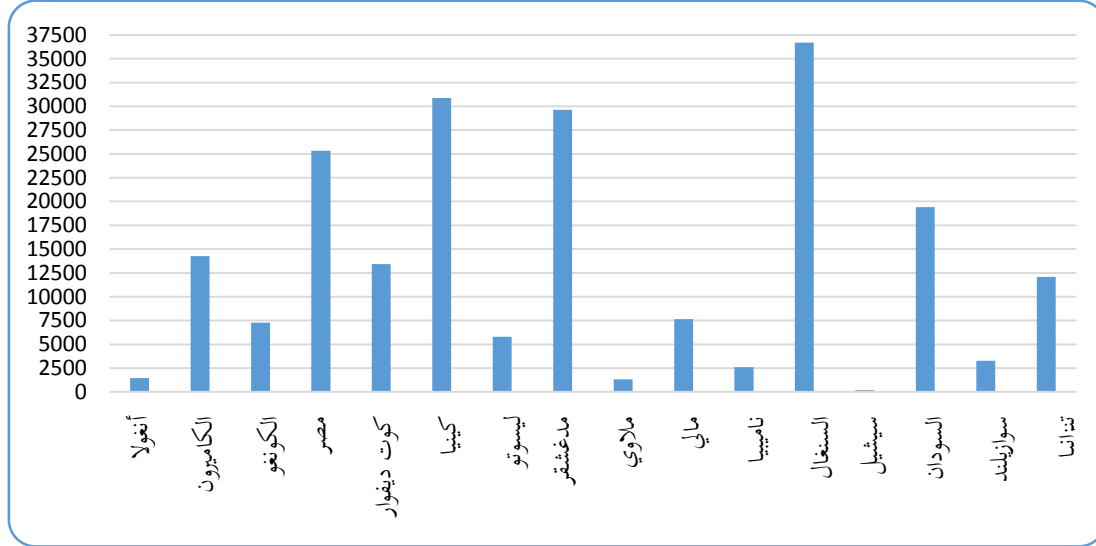
باء- مجموعة مكتبة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط: التوزيع (المجال الموضوعي العام)



٢٨- وقد نُفذت المرحلة الأولى من مشروع الرقمنة بنجاح في عام ٢٠١٧، وغطت هذه المرحلة ٣٣٢٣ عنواناً من ١٦ بلداً، بما يعادل ٣١٢ ٢١١ صفحة (انظر الشكل الثالث).^(٢)

الشكل ٣:

مصدر وثيقة المكتبة حسب البلد/الكيان (عدد العناوين)



رابعاً- التوجيه

٢٩- بوصفه هيئة فرعية تابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا تضطلع بالمسؤولية عن تنفيذ البرنامج الفرعي ٨، تنمية القدرات، فإن المعهد مسؤول أمام مؤتمر الوزراء الأفارقة للمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية. ويسترشد عمل المعهد بتوجيهات مجلس إدارته الذي ترأسه الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا والذي يتألف من ١٠ ممثلين للدول الأعضاء، بواقع ممثلين اثنين عن كل منطقة من مناطق القارة دون الإقليمية الخمس، يجري تعيينهم بالتناوب؛ ممثل للبلد المضيف (السنغال)؛ وممثل لمفوضية الاتحاد الأفريقي؛ ويتلقى مجلس الإدارة المساعدة في عمله من اللجنة الاستشارية التقنية للمعهد، التي تتألف من خبراء يرفعون إلى المجلس تقارير عن محتوى البرامج وجودتها وأهميتها.

اللجنة الاستشارية التقنية

٣٠- عقد الاجتماع الثالث للجنة الاستشارية التقنية في داكار في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٨. وسبق انعقاد اللجنة يوم للتفاكر بشأن موضوع "نهج التخطيط الجديدة لتحقيق أهداف خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣"، وتألف الاجتماع من ثلاثة أجزاء رئيسية:

^(٢) وتألقت الأشكال التي تم مسحها مما يلي: نظام TIFF بحمولة ٣٠٠ (نقطة للبوصة الواحدة) لأغراض الحفظ، ونظام PDF/٣٠٠ نقطة للبوصة الواحدة المزود بخاصية الفهرسة التلقائية من خلال التعرف الضوئي على الحروف لأغراض الاطلاع وبمحت النصوص الكاملة، ونظام TXT UTF المزود بخاصية الفهرسة اليدوية لأغراض تجويد الوصف والبحث في المكتبات الرقمية والمستودعات.

(أ) إحاطة عن المعهد واللجنة ودورها في ضوء تجديد عضويتها في عام ٢٠١٧، عملاً بتوصية الاجتماع الخامس والخمسين لمجلس الإدارة؛

(ب) عرض أنشطة المعهد خلال الفترة ٢٠١٦ - ٢٠١٧؛

(ج) عرض مشروع التوجهات الاستراتيجية للمعهد للفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢١.

٣١- وكان الاجتماع ناجحاً من حيث التنظيم ومشاركة جميع أصحاب المصلحة. واختتم الاجتماع بإجراء تقييم شامل للإنجازات التي تحققت أثناء فترة السنتين ٢٠١٦ - ٢٠١٧ والمبادئ التوجيهية الاستراتيجية التي اقترحتها إدارة المعهد. وأثرى أعضاء اللجنة الاستشارية التقنية والمراقبون والضيوف الخاصون المناقشات بأفكارهم وآرائهم وتعليقاتهم، التي يُنظر إليها على أنها توصيات ينبغي للمعهد أخذها في الاعتبار في سعيه للوفاء بمقتضيات ولايته خلال السنوات الأربع القادمة.

٣٢- وأعرب أعضاء اللجنة الاستشارية التقنية عن تقديرهم للمساهمة التي ما فتئ المعهد يقدمها لتدريب موظفي الخدمة المدنية الأفريقيين في مختلف مجالات مسؤولياته. وإذ لاحظوا أن عمليات التخطيط في أفريقيا لم تكن عند مستوى التوقعات، دعوا المعهد إلى إجراء مزيد من البحوث لتحسين تحليل الأسباب الكامنة وراء تلك المحصلة، واقتراح أفكار جديدة للتخطيط. ورحبوا بالدور المحوري الذي أولاه المعهد لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ في برامجه الرامية إلى دعم تعزيز قدرات البلدان الأفريقية وهنأوا المعهد على تنظيمه الناجح للحوار الرفيع المستوى بشأن موضوع "تُهج التخطيط الجديدة لتحقيق أهداف خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣" وعلى قراره القاضي بابتكار أساليب مستحدثة لما يقوم به في هذا الصدد من أنشطة تدريبية وبحثية. وأحاط الأعضاء علماً على النحو الواجب بالأنشطة التي اضطلع بها المعهد خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وهنأوا المعهد على اختياره مواضيع المناقشة، وجودة العمل المنجز والمستوى الرفيع للأنشطة المنفذة. وبعد استعراض التوجهات الاستراتيجية التي تضمنها مشروع الخطة الاستراتيجية المعروضة أمامهم للنظر فيها، أقر الأعضاء التوجهات ككل، وطلبوا أن تُعرض الوثيقة المعدلة في أعقاب مداواتهم أمام الاجتماع المقبل لمجلس الإدارة للموافقة عليها بشكل نهائي. وفي هذا السياق، أيد الأعضاء الاقتراح الداعي إلى تنظيم معتكف لاستعراض قائمة دورات المعهد التدريبية وشجعوا المعهد على أن يجعل من برنامج التعلم عن بعد أحد أنشطته الرئيسية للسنوات الأربع المقبلة. ولاحظ الأعضاء الجهود المبذولة من أجل إنشاء منصة لإدارة المعارف، معربين عن تقديرهم لهذه الخطوة التي تتمثل المرحلة الأولى منها في مشروع رقمنة مجموعة وثائق المعهد، وهي وثائق ينبغي، في الأجل الطويل، أن يتاح الحصول عليها لأكثر عدد ممكن من المستعملين. وحث الأعضاء المجلس على إجازة التوجهات الاستراتيجية ودعم الطلب بزيادة موارد المعهد، ولا سيما تلك المتلقاة من خلال ميزانية الأمم المتحدة العادية. وأعربوا عن تأييدهم لما أبداه المعهد من تصميم على تعزيز شراكاته، وأهابوا به أن يقوم بذلك التعزيز، في المقام الأول، على الصعيد الداخلي مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومع المنظمات الإقليمية مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي. وأخيراً، طلبوا من المعهد إعداد مذكرة توضح مختلف الأدوار التي يمكن أن يقوم به أعضاء اللجنة، بالإضافة إلى الدور المسند إلى الأعضاء بموجب النظام الأساسي للمعهد.

مجلس الإدارة

٣٣- عُقدت الدورة الخامسة والخمسون لمجلس الإدارة في أديس أبابا في آذار/مارس ٢٠١٧. وفي تلك الدورة، أقر المجلس النظام الأساسي المنقح للمعهد، وأوصى بإرساله إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين للحصول على الموافقة النهائية. وبالنظر إلى تأجيل مؤتمر عام ٢٠١٧، سيُعرض النظام الأساسي المنقح على مؤتمر عام ٢٠١٨.

٣٤- وعقدت الدورة السادسة والخمسون لمجلس الإدارة في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٨ لاستعراض تقرير مديرة المعهد، والتوجهات الاستراتيجية المقترحة، ونتائج الاجتماع الثالث للجنة الاستشارية التقنية والبيانات المالية المراجعة لعام ٢٠١٧ فضلا عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وفي تلك الدورة، قام المجلس بما يلي:

(أ) لاحظَ مع التقدير جودة تقارير الأنشطة السنوية التي قدمتها إدارة المعهد التي أقرها الأعضاء بالإجماع، مشيدا بالإدارة وبنوعية وجدوى العمل الذي أنجزته في عام ٢٠١٧؛

(ب) وطلب إلى الإدارة وضع الصيغة النهائية لمشروع النظام الداخلي للمجلس وتعميمها على الأعضاء عن طريق البريد الإلكتروني لكي يقوموا بالنظر فيها والموافقة عليها؛

(ج) وافق على البيانات المالية المراجعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ كما ترد في رأي مراجع الحسابات غير المشفوع بتحفظات؛

(د) وافق على التوجهات الاستراتيجية لفترة التخطيط الاستراتيجي ٢٠١٨ - ٢٠٢١ ومن ثم طلب من الإدارة إعداد خطة استراتيجية كاملة للفترة نفسها وعرضها على المجلس في اجتماعه المقبل، المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨؛

(هـ) اعتمد تقرير اللجنة والتوصيات الواردة فيه بالكامل؛

(و) وافق على توصية اللجنة الداعية إلى زيادة مبلغ المنحة المقدمة من الجمعية العامة إلى المعهد من قيمتها الحالية البالغة ٦,٢ مليون دولار إلى خمسة ملايين دولار لكل فترة سنتين. ولاحظ المجلس أن هذا الأمر يتماشى مع الطلب المتزايد على خدمات المعهد من الدول الأفريقية الأعضاء، لا سيما في ظل انطلاق خطة ٢٠٣٠ وخطة ٢٠٦٣ وتركيزهما دون لبس على الدور الحاسم الذي تؤديه تنمية القدرات في تحقيق الأهداف والتطلعات الواردة في هذين الإطارين الإنمائيين؛

(ز) تعهد بتقديم الدعم لما تبذله الإدارة من جهود حاليا لاسترداد المتأخرات المستحقة من الدول الأعضاء؛

(ح) وافق على توصية اللجنة الداعية إلى تثبيت مبلغ الدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى برنامج المعهد عند مستوى ٢ مليون دولار سنويا؛

(ط) وافق على تنظيم معتكف لأعضاء اللجنة في حزيران/يونيه ٢٠١٨ لاستعراض القائمة الحالية لأنشطة التدريب بالمعهد.

استقصاء وجهات نظر خريجي المعهد

٣٥- في أعقاب الدراسة الاستقصائية الخاصة بتقييم الأثر التي أجريت في عام ٢٠١٦، أجريت دراسة استقصائية أخرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بهدف الوقوف على ما يُحدثه المشاركون في التدريب للعام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ من آثار في بلدانهم وما يقدمونه من إسهامات على المدى القصير. وينبغي الإشارة بصفة خاصة في هذا التقرير إلى أهمية المواضيع التي أوصى المشاركون المعهد بتقديم تدريب بشأنها في بلدانهم، والتي قام أعضاء اللجنة الاستشارية التقنية بتحليلها في اجتماعهم الثالث. وسيتواصل تناول نتائج الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠١٧ في المعتكف الذي يعتمده المعهد تنظيمه في ٢٠١٨ لاستعراض قائمة الدورات الدراسية.

خامسا- زيادة الموارد المالية

٣٦- تمول أنشطة المعهد عن طريق موارد تأتي من خمسة مصادر رئيسية: (أ) منحة الأمم المتحدة العادية، التي هي حاليا إعانة ثابتة لفترة السنتين مقدمة من الجمعية العامة، تركز على الميزانية البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين، وتبلغ ٢,٦ مليون دولار لكل فترة سنتين؛ (ب) مساهمات من الدول الأعضاء الأفريقية عن طريق التسديد السنوي للاشتراكات المالية المقررة على أساس جدول محدد سلفا، التي أجازها واعتمدها مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين؛ (ج) أموال مولدة داخليا من خلال الرسوم الدراسية، ومستردات النفقات العامة، وتأجير غرف المؤتمرات والخدمات الاستشارية؛ (د) موارد من مصادر خارجة عن الميزانية، مثل مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف والثنائية، ومؤسسات القطاع الخاص والشركاء في التنمية؛ (هـ) موارد من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مخصصة لدعم برامج بعينها إلى جانب الأنشطة التدريبية التي تعزز توليد البحوث والدراسات التحليلية.

٣٧- وكللت الجهود المكثفة التي بذلها المعهد من أجل استرداد متأخرات مدفوعات الدول الأعضاء بالنجاح في ٢٠١٧. فسددت أربع عشرة دولة عضوا ما مجموعه ١ ٦٢٤ مليون دولارا، وهو أكبر مبلغ تم تحصيله في سبع سنوات (انظر الشكل الرابع). يتعين الإعراب عن التقدير والشكر لكل من زامبيا وزمبابوي والسودان والمغرب، البلدان الأربعة التي جاءت في الطليعة فيما يتعلق بدفع المتأخرات (انظر الجدول)، كما يتعين تقديم الشكر بصفة خاصة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وكينيا، التي قامت بالدفع مسبقا، إلى جانب أنغولا وبوركينا فاسو وناميبيا، التي لا تترتب عليها أي متأخرات. وسوف تتواصل جهود المعهد من أجل استنفار البلدان الأخرى بغرض استرداد المزيد من المتأخرات. ويُهاب بالدول الأعضاء أن تواصل دفع اشتراكاتها السنوية المقررة وتسديد متأخراتها، التي ما تزال مرتفعة جدا حيث بلغت ١٧ مليون دولار في عام ٢٠١٧.

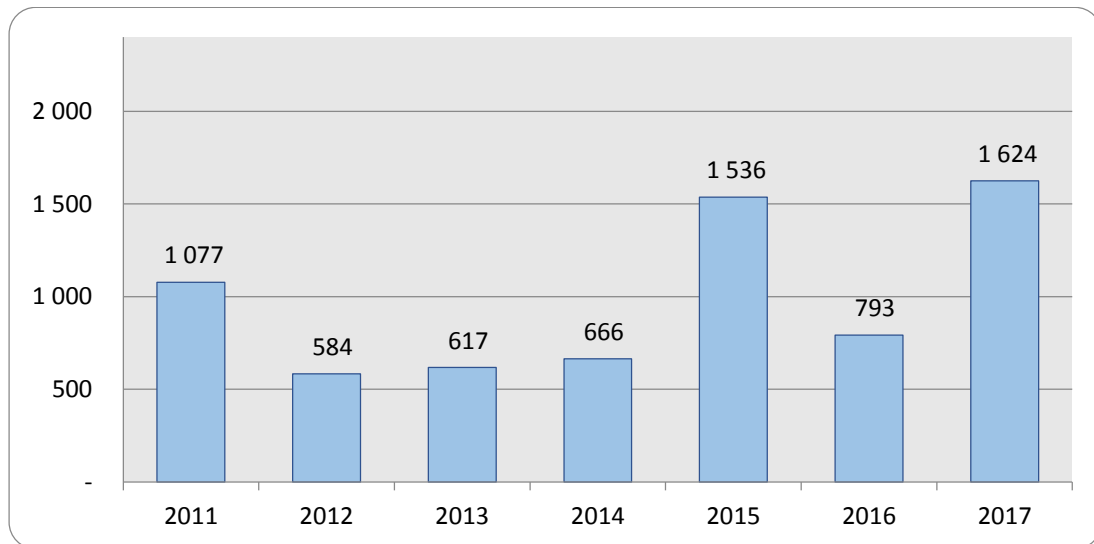
الجدول ١:

المساهمات المقدمة للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، حسب البلد، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البلد	المبلغ المدفوع عام ٢٠١٧ بدولارات الولايات المتحدة			المساهمة السنوية المقررة بدولارات الولايات المتحدة	مجموع ما دفع في ٢٠١٧
	المساهمة السنوية	التأخرات المسددة	سلفة		
بوركينافاسو	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠		١٥ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠
مصر	٨٠ ٠٠٠			٨٠ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠
كينيا			٢١ ٨٢٨	٣ ٠٠٠	٢١ ٨٢٨
مدغشقر	١٧ ١٨٢			٢٠ ٠٠٠	١٧ ١٨٢
ملاوي	١٥ ٠٠٠	١٢ ٢٥٦		١٥ ٠٠٠	٢٧ ٢٥٦
مالي	١٥ ٠٠٠	١ ٤٨٦		١٥ ٠٠٠	١٦ ٤٨٦
المغرب	٣٢ ٠٠٠	١٠٤ ٨٩٨		٣٢ ٠٠٠	١٣٦ ٨٩٨
ناميبيا	٢٤ ٠٠٠			٢٤ ٠٠٠	٢٤ ٠٠٠
جنوب أفريقيا	٨٠ ٠٠٠			٨٠ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠
السودان	٣٢ ٠٠٠	٨٣٢ ٠٠٠		٣٢ ٠٠٠	٨٦٤ ٠٠٠
سوازيلند	٢٠ ٠٠٠			٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠
تونس	٢٤ ٠٠٠			٢٤ ٠٠٠	١٧ ١٦٩
زامبيا	٣٢ ٠٠٠	٥٧ ٥١٨		٣٢ ٠٠٠	٨٩ ٥١٨
زمبابوي	٤٠ ٠٠٠	١٦٠ ٠٠٠		٤٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠
المجموع	٤٦١ ٠٠٠	١ ١٨٣ ١٥٩	٢١ ٨٢٨	٤١٩ ٣٥١	١ ٦٢٤ ٣٣٨

الشكل الرابع:

المساهمات المقدمة للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، حسب البلد، ٢٠١١-٢٠١٧ (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



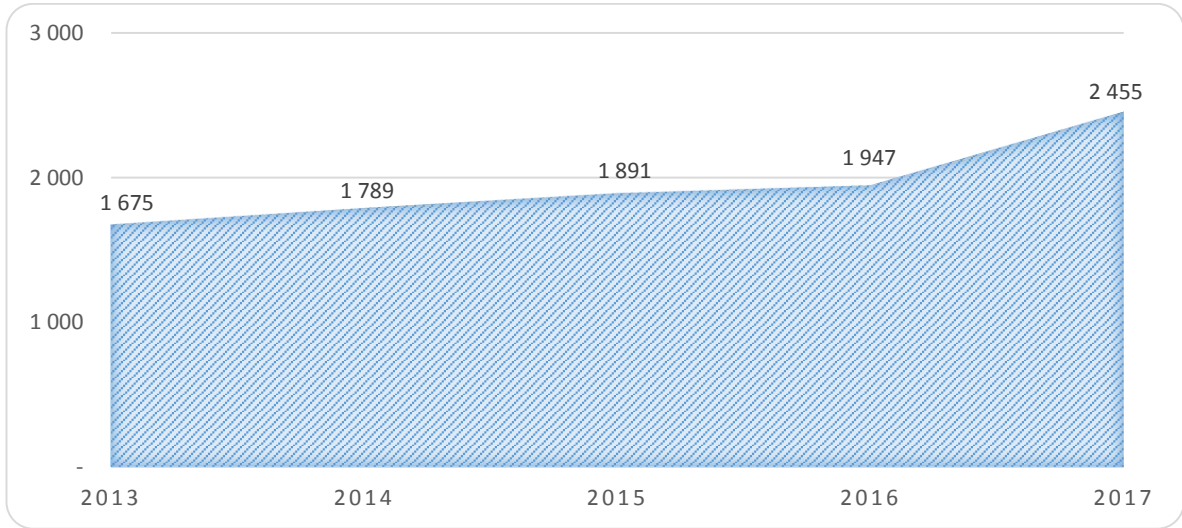
٣٨- ودعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم الدورات الدراسية القصيرة عملاً بمقررهما القاضي باعتبار المعهد ذراعها التدريبي. وفي هذا الصدد، كان عام ٢٠١٧ عاماً ممتازاً حيث تلقى المعهد فيه مبلغ ٢٠٠ ٤٥٥ دولاراً، وهو أكبر مبلغ حصل عليه منذ عام ٢٠١٣ (انظر الشكل الخامس). وعندما يصبح ذلك الدعم أكثر انتظاماً، سيتمكن المعهد من زيادة عدد الدورات التي يقدمها.

٣٩- وفي الفترة من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢١، يهدف المعهد إلى زيادة تعبئة موارده الخارجية، لا سيما من أجل بلوغ الأهداف المتوخاة من توجهاته الاستراتيجية.

٤٠- وقد دعت اللجنة الاستشارية التقنية، بدعم من مجلس الإدارة، إلى زيادة منحة الأمم المتحدة العادية. كنتيجة طبيعية للقرار بأن يصبح المعهد الذراع التدريبية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتمشيا مع الإصلاحات التي يضطلع بها الأمين العام والتي تولي تنمية القدرات دوراً محورياً.

الشكل الخامس

الدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، ٢٠١٣-٢٠١٧ (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



سادساً- التوقعات لعام ٢٠١٨

٤١- بدأت سنة ٢٠١٨ بداية طيبة. حيث بدأ المعهد أنشطته في وقت أبكر مقارنة بالسنوات السابقة، حيث نظم الاجتماع الثالث للجنة الاستشارية التقنية، الذي سبقته حلقة دراسية لمدة يوم واحد بشأن مستقبل التخطيط الداعم لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، وحلقة عمل بشأن الاستثمار في الهياكل الأساسية في أفريقيا، وزيارات ميدانية إلى مجموعة مختارة من مشاريع الهياكل الأساسية في السنغال، ومعتكف للمستثمرين الأفريقيين والأمريكيين، ودورة تدريبية بشأن تحليل البيانات لمخططي التنمية ودورات تدريبية في إطار التعليم المستمر لموظفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن التخطيط الإنمائي ومهارات الاتصال الاستراتيجي.

٤٢ - وسوف تتواصل ديناميات النجاح التي طبعت سنة ٢٠١٧ في سنة ٢٠١٨ وهي السنة الأولى لتنفيذ خطة المعهد الاستراتيجية للأربع سنوات. وفي هذا الصدد، ستظل تنمية قدرات الموظفين، وتعبئة الموارد على رأس الأولويات.

٤٣ - وسيولى الاهتمام الواجب إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة بهدف المضي في تعزيز موقف القطاع العام الأفريقي والمساهمة في فعاليته من خلال تطوير الشراكات، لا سيما مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية

٤٤ - وبالتأسيس على العمل المنجز خلال الفترة ٢٠١٦ - ٢٠١٧، سوف يعمل المعهد على تقوية الأسس التي تستند إليها عملية تجديده واندماجه الكامل في عصر المعلومات، بحيث يكون دائما على أهبة الاستعداد للتصدي على نحو أفضل لأهم أولويات القارة الإنمائية، بما يكفل النجاح في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠.